حول القومية العربية والمفاهيم الخاطئة

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

« نعم سوف أظل عربيًا

هل تدرى يا بُنَى لماذا ؟

نعم لن يصيبنى الكلل ، ولن يعترينى الوهن ، مهما كررت ورددت هذه الصرخة، إنها موسيقى تصدح فى آذانى حتى ولو كانت الآذان الأخرى لا تسمعها ، وهى إن سمعتها فهى على كل غير قادرة على أن تفهم معناها الحقيقى . أليست هذه العروبة هى وهى وحدها التى أعلنت إنسانية الإنسان ؟ وأليس هذا الإنسان فى أرض فارس شرقًا ، وفى أرض النيل والشام غربًا ، هو الذى أسرع لينصهر فى الإرادة الجديدة ،وينطوى تحت القيادة العربية ، وهو زارع الحضارات ، وبانى المجد التاريخى ، فإذا به يندمج فى جسد تلك القيادة ، ليضع أصول مجد الدولة القومية العربية الأول فى العصر الأموى ممهدًا لتأسيس الدولة العالمية الوحيدة التى خبرها ، وذاق مرها وحلوها الإنسان منذ وجوده وحتى اليوم ، حول «بغداد» عاصمة العباسيين ؟

ولكن لماذ نذهب بعيدًا نلقى بأنفسنا فى متاهات التاريخ القديم ؟ فلنقف ولو لعدة لحظات إزاء مأساتنا التى نعيشها منذ أكثر من قرنين من الزمان ، ولا نزال نحن المفكرين ندور فى متاهاتها غير قادرين على أن نخرج من موجاتها المتعاقبة ، ورغم أن الطريق واضح وليس فى حاجة إلى الكثير من الجهد أو المعاناة ، هناك مجموعة من المفاهيم قد ترسبت فى مدركاتنا المعاصرة، وأضحت تمثل عناصر أساسية للتصور السياسى فى عالمنا العربى المعاصر ، وهى جميعها مفاهيم خاطئة ؛ بل إنها تعبر عن عملية إعادة تشكيل للمنطق العربى بقصد تسميم ذلك المنطق وتوجيهه فى مسارات ليست فقط غير علمية

(*) مجلة " L Avant Grade Arabe " الطليعة العربية، فرنسا العدد 99 ، فى 1 نيسان - مايو - 1985 ، ص 26 وما بعدها .

ولكنها - وهذا ما هو أخطر - قادرة على خلق الإدراك الخاطئ والمشوه ، بحيث تقود إلى ترسيب تصورات لا يمكن إلا أن تؤدى إلى تفتيت الوحدة القومية ، وتشويه الإدراك الذاتى بحقيقة الوظيفة الحضارية .

أ - علينا منذ البداية أن نحدد مجموعة من المنطلقات والثوابت الأساسية ، التى يجب أن تكون واضحة فى ذهن كل من يحاول أن يتعرض لتحليل مفهوم القومية العربية :

أولاً : كل انبثاق قومى هو حدث ، وبقدر قوة الحدث تكون فاعلية النتائج . والفاعلية تعنى منطقًا متميزًا ، وحركة تملك خصائصها الذاتية ، وإدارة لتلك الحركة ذات الإدراك الذى يجب ألا يختلط بأى إدراك آخر ، التاريخ بهذا المعنى لا يكرر نفسه ، والدلالة من ثم فى تعميم نتائج الحدث تظل دائمًا نسبية . وقوميتنا العربية تملك من الخصائص ما يجعل لها منطقها الخاص ومفهومها المتميز الذى لا يجوز أن يختلط مع أى مفهوم أو تطبيق آخر للقومية السياسية :

1- فهى- أى القومية العربية- قديمة قدم الإنسانية إنها تمتد لقرابة عشرين قرنًا من الزمان ، وقد سبق ورأينا كيف أن تعبيراتها الأولى سبقت نفس الدعوة الإسلامية بعدة قرون .

2- وهى قومية مركبة متعددة الطبقات ، إنها تحتضن العديد من القوميات الأخرى والتى ليست إلاجزئيات تمثل مستوى من التكامل الذاتى ، ولكنها تنصهر وتندرج فى الإطار الواسع الفضفاض وهو القومية العربية .

3- وهى كلية وشاملة . القومية العربية لا تملك فقط البعد السياسى خلافًا لأى مفهوم آخر للقومية ، إنها تملك أبعادًا حضارية ، بل ودينية ، وقد سبق أن رأينا أن هناك علاقة ديالكتيكية بين القومية العربية والمفهوم الإسلامى للوجود الإنسانى .

ثانيًا : كذلك فإن الواقع العربى الذى يرتبط بهذا المفهوم القومى ، ويتفاعل معه ، وبه يتضمن فى حقيقة الأمر تطورات ثلاث لم تجتمع قبل اليوم فى تطور قومى آخر ، وهى تطورات كل منها يملك مذاقه الخاص .

1- التطور القومى والذى يعنى الشعور والحاجة إلى التكامل القومى ، بمعنى أن هذا المجتمع الواحد المتعدد الأجزاء ، والذى يكون قومية واحدة حيث اللغة واحدة وإرادة التعايش واحدة والخبرة التاريخية واحدة ، فى حاجة إلى أن ينصهر فى جسد نظامى واحد .

2- ثم هناك التطور الوحدوى ، والذى رغم أنه قد يتشابك مع التطور القومى ، إلا أنه مستقل عنه مداره ذلك الجزء من العالم الذى نستطيع أن نسميه القارة العربية ، التى

تحدها من الشمال المياه المتوسطية ، ومن الجنوب الصحراء الكبرى ، تشعر بحاجتها فى التكامل الاقتصادى ، الأمر الذى يفرض عليها نوعًا من الاندماج الذى يجعل من هذه المنطقة سوقًا واحدة وإقليم دولة واحدةٍ ، بحيث تعبر عن ذاتها فى النطاق الدولى بشخصية قانونية واحدة .

3 – كلاً من هذين التطورين لو تحقق أى منهما – وكلاً منهما يقود ويفرض الآخر – فهو يؤدى إلى إعادة تشكيل علاقة التوازن بين أقطاب التعامل على مستوى الأسرة الدولية ولنتصور بإيجاز ولو مؤقتًا ماذا يحدث لو تمت الوحدة العربية :

أ – التحكم فى البحر الأبيض المتوسط – شرقًا قناة السويس ، وغربًا مدخل جبل طارق – فضلاً عن وقوع جميع الجزر الاستراتيجية فى دائرة النفوذ العربى « مالطة ، صقلية، ثم كريت » .

ب – التحكم بطريق مباشر فى البحر الأحمر ، وبطريق مباشر فى المحيط الهندى .

جـ– التحكم فى جميع المواصلات الجوية – بين الشرق والغرب وبالعكس – حيث يتعين عليها أن تجتاز الأجواء العربية .

د – خلق سوق استهلاكية – ليست لها مشاكل– تملك القوة الديموجرافية باعتدال ، والقدرة الرأسمالية مع الموارد الطبيعية ، ومن ثم فهى قادرة على أن تخلق صناعتها وأن تحقق نموذجها للتنمية دون عقبات حقيقية[1] .

لم يعرف التاريخ السياسى – حتى اليوم – نموذجًا مماثلاً لتطور قومى قادر على أن يؤثر ويفرض إعادة تشكيل علاقة التوازن الدولى كنموذج الدولة العربية الموحدة .

ألا يكفى هذا البحث عن منطق ذلك التطور من منطلق خصائصه المتميزة ؟

ثالثًا : إذا انتقلنا إلى الفكر العربى السياسى المعاصر ، لهالَنَا مدى ما نعيش فيه من سطحية وعدم قدرة على فهم هذه الحقيقة التى نعيشها ، وسوف نعود فى مواضع أخرى لنناقش هذا الفكر تفصيلاً لنحكم عليه باستبعاده كلية عقب تحديد مسؤوليته فى الانحطاط العربى ، بل والتيبس الذى أصاب التطور السياسى ، مما لا شك فيه أن آباءنا الأوائل فى الفكر القومى والذين قدموا إسهاماتهم خلال النصف الأول من القرن العشرين قد أدوا دورهم بما لهم وما عليهم ، لكن الذى يعنينا من هذه المناقشة هو أن نسائل مثقفى اليوم الذين تخلوا عن وظيفتهم الحقيقية : ماذا فعلوا وماذا قدموا – منذ حلول النظم العسكرية

(1) هذه نصيحة عالم مكلوم، لم تجد من يستفيد منها إلا أعداء الأمة الذين سارعوا بتكبيل إرادتها واحتلال ديارها من خلال قواعد عسكرية هنا وهناك ويستنفذون ثرواتها ويجهضون صحوتها ، ومع ذلك فهذه النصيحة هى موضع الاعتبار لدى الصحوة . . وسيأتى اليوم الذى توضع موضع التطبيق إن شاء الله تعالى .

التى غمرت المنطقة خلال الأعوام الثلاثين الماضية ؟ أصاب الفكر العربى نوع من الجمود. وقد تحول مفكرو هذا العالم العربى إلى نوع من مهرجى البلاط ، وظيفتهم التصفيق للحاكم ، والمشاركة فى الزفة السياسية، وأضحى ذكر اسم البعض منهم يصيبنا بالغثيان.

فالمثقف موقف والمفكر السياسى إبداع فى التعامل مع الموقف وليس هذا الواقع الذى نعيبه قاصر على أولئك الذين وردّتهم إلينا الجامعات الأجنبية . إن أحد عناصر المأساة التى نعيشها هو هذا الواقع ، فقد أضحى كل من ذهب إلى إحدى تلك المنازل التى تسمى بأنها جامعات ، و عاد ومعه حقيبة بها عدة كتب جمعها من هنا وهناك ، قد أضحى لا فقط مثقفًا ، بل ومؤهلاً - ومؤصلاً - للفكر القومى ، وضليعًا بتراثنا السياسى ، وقد ساهمت السلطة فى ذلك الواقع ، وعليها أن تعرف بدورها مسؤوليتها ، أليست مأساة حقيقية أن نسمع بأن مثل « أنيس منصور» [1] الذى يجب أن يقف فى يوم من الأيام أمام محكمة الجنايات القومية يرشح اليوم عميدًا للأدب العربى، ليجلس على كرسى المفكر والفليسوف طه حسين ؟ وأن يمنح زكى نجيب محمود جائزة الفكر القومى من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؟ وأن يظل توفيق الحكيم موضع احترام وتقديركمفكر قومى وكمحلل سياسى للواقع العربى ؟ ولو تتبعت الجوائز التقديرية للمجلس الأعلى للثقافة والعلوم الاجتماعية فى «مصر» بتقاليدها التاريخية وتراثها العريق ؛ لهان عليك أن تذرف الدموع ، أما إذا بحثت عن علماء السياسة ، فالكارثة أدهى ، ويُخيّل إليك أن الشرط الأساسى للترقى إلى مستوى الأستاذية هو الجهالة . لقد أضحى من الضرورى أن نكتب مؤلفًا باسم « علم الجهل » . كل هذا سوف نعود إليه بالتفصيل من خلال الوقائع والأحداث ، أليست هذه هى ما أسميناه بالمواقف ؟ ولكن لنكتفى مؤقتًا بأن نلاحظ ونسجل .

ب- المفاهيم الخاطئة التى ترسبت فى مدركاتنا العربية ، والمرتبطة بالمفهوم القومى عديدة ، ولكن البعض منها يمثل خطورة معينة تفرض علينا منذ البداية أن نناقشها ونحدد موضعها الحقيقى من الإدراك السياسى ، لقد أدت إلى فهم خاطئ لكل ما له صلة بالمدركات القيادية ، فأوقعت زعماءنا والمسؤولين عن حركة التطور السياسى العربى فى أخطاء قاتلة ، هذه المفاهيم التى بدأتها الحركات الاستشراقية ، وارتبطت بها حركات التبشير لا تزال حتى اليوم تعمق فى خلق التمزق العربى بأساليب مختلفة تتفق مع الواقع الجديد

(1) رحم الله حامد ربيع .

الذى تعيشه اليوم منطقة الشرق الأوسط [1] .

نذكر على وجه الخصوص المفاهيم الثلاثة التالية :

أولاً : مفهوم الدولة العلمانية ، وربط هذا المفهوم بما يسمى بالدولة القومية من جانب، والمثالية السياسية من جانب آخر ، حيث يصير مبدأ الفصل بين الدين والدولة مبدأ مطلقًا لا يعرف الاستثناء ، بحيث يصير المفهوم القومى للوجود السياسى ، بمثابة رفض يقف من الدين موقف التناقض المطلق .

ثانيًا : ربط مفهوم الأقلية بالحقيقة السياسية ، ومن ثم الحديث عما يسمى بالملة السياسية ، وجعل الواقع العربى أحد تطبيقات ذلك المفهوم ، بحيث أن الولاء الطائفى يتعارض مع المفهوم القومى ويقيد من دلالته .

ثالثًا : النظرة إلى مفهوم القومية باعتباره مفهومًا غير مقبول فى العالم المعاصر ، بل ويتناقض كلية مع التعاليم الإسلامية .

كل من هذه المفاهيم فى حاجة إلى دراسة مستفيضة ، ولكننا فى هذه العجالة الموجزة نحاول أن نؤكد على عناصر التشويه فى هذه المفاهيم ، وكيف أن طرحها بهذا التصور إنما يتضمن نوعًا من المغالطة التاريخية ، يجب أن نحدد عناصرها .

أول هذه المفاهيم يرتبط بالدولة العلمانية ، فتفسير هذا المفهوم الذى استوردناه من الفقه الغربى -خلال القرن الماضى- لا يمكن أن يكون واضحًا إلا على ضوء مصادره التاريخية . فكلمة الدولة العلمانية تعنى الدولة غير الكهنوتية ومعنى هذه الكلمة ، أى «الكهنوت» يستمد أصوله الحقيقية من الظروف المتعلقة بالتقاليد الكاثوليكية فى تاريخ أوربا الغربية ، فرجل الكهنوت كان يتميز بثلاث صفات :

أولاً : ليست له شخصية قانونية ، فهو لا يملك ولا يستطيع أن يأتى أى تصرف قانونى كعقد أو هبة أو ما فى حكمه ، إنه ملك الكنيسة .

ثانيًا : وهو لذلك لا يستطيع أن يمارس الحياة الطبيعية التى يمارسها الإنسان المدنى ، بمعنى الحياة الزوجية ، وتكوين الأسرة إنه قد تزوج الكنيسة وقد وهب للكنيسة حياته الاجتماعية .

ثالثًا : وهو يلبس ملابس معينة تميزه عن غيره ، ولا يجوز لأحد أن يلبسها إذا لم يكن

---

(1) للنظر فى جذور الدور السياسى لكل من الاستشراق والتبشير راجع رسالة الدكتور محمود محمد شاكر المسماة: « رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا » ، والتى ضمنها مقدمة لديوان المتنبى ، وقد صدرت مستقلة فى كتاب صدر عن الهيئة العامة للكتاب - القاهرة . ضمن مجموعة القراءة للجميع ؛ « التبشير والاستعمار » د. عمر فروخ ، وآخرون - بيروت .

من رجال الكنيسة ، العلمانية عندما تلصق بالدولة تعنى أن رجال الدولة يجب عليهم أن يتخلوا عن هذه الخصائص ، التى تقتصر فقط على رجال الكنيسة بحيث أن الممارسة السياسية تصير غير كهنوتية ، وهذا يعنى مجموعة من النتائج **أول هذه النتائج** وأهمها مبدأ: ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فالدولة هى لقيصر والكنيسة هى لرجل الكهنوت ، **وثانى هذه النتائج** والمترتبة على هذا المبدأ : أن الكنيسة لا تتدخل فى السياسة ولا تتعامل مع تلك الظاهرة ، وهذا يعنى عبارة أخرى فصل الدين عن الدولة الماركسية التقليدية ، جاءت فدفعت بهذه المفاهيم إلى الأمام : إن الدين أفيون الشعوب ، ويجب إلغاء هذا العنصر من الحياة اليومية ، هذا الواقع لا صلة له بتاريخنا ؛ لأن الدولة لدينا لم يحدث أن كانت كهنوتية . بل إن تقاليد الكهنوت لم تعرفه تقاليدنا الدينية ذاتها ، كذلك فإن مفهوم إلغاء الدين لم تعد تقبله الماركسية الجديدة ، وقد أثبتت القراءة المتأنية لكتابات « كارل ماركس » أن ذلك الذى أراده هو تنظيم واضح للعلاقة بين الدولة والكنيسة ، حيث إن إساءة استخدام الدين أدى إلى إفساد الحياة السياسية ، الواقع أن هناك مفهومًا آخر ، اختلط على علمائنا بسبب التشابه فى التعبير وهو علمية الدولة ، وهذا لا موضع للمناقشة بخصوصه ، فلا يمكن أن يشكك أحد فى أن الدولة يجب أن تقوم على مبدأ العلمية فى الممارسة ، والتخطيط والتدبير والتعامل بهذا المعنى سواء مع الحاضر أو المستقبل .

ومفهوم الأقليات بدوره لدينا يعبر عن مفهوم مختلف اختلافًا كليًا عن تقاليد التعامل مع هذا المفهوم فى الواقع الغربى ، فالأقلية فى المجتمعات الأوربية تعنى فئة فى المجتمع القومى لا تنتمى إلى ذلك المجتمع بحكم التكوين العنصرى ، ولكنها تخضع للمجتمع القومى بحكم المصالح الجغرافية أو ما فى حكمها ، فالإلزاس واللورين أرض سكانها ألمان ولكنهم يخضعون للحكم ، ويتبعون السلطة الفرنسية ، هم بهذا المعنى أقلية قومية ، عنصر مختلف ، ولكنه يخضع للإرادة القومية ، الأقلية لدينا ليست كذلك إنها توصف بأنها أقلية فقط نتيجة لمبدأ التسامح حيث احتفظت بدينها غير الإسلامى ، إنها أقلية دينية إنها عربية ولكنها لا تؤمن بالدين السائد وهو حقها بمقتضى تقاليدنا ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون :6] وهى لذلك تنتمى إلى المجتمع القومى وتربطها به رابطة الولاء القومى ، فمفهوم الولاء الكائن لا يعدو العلاقة المعنوية المتعلقة بالطقوس والممارسات الدينية ، أقباط « مصر » عرب ليس فقط لأن المسيحية دين عربى ، بل ولأن أصلهم المصرى يجعلهم جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية كمسلمى « مصر » سواء بسواء .

أما مفهوم العنصرية وعلاقته بالقومية فصار عنصرًا آخر من عناصر التشويه . فالقول بأن القومية العربية هى تعبير عن المفهوم العنصرى يتضمن مغالطة حقيقية ، القومية فى

تاريخنا هى العصبية ، والعصبية تعنى التماسك ، ولا تفرض أكثر من ذلك ، والواقع أن العنصرية فى المفاهيم والتقاليد الغربية تملك ثلاث مستويات : **الأول** : ويرادف عدم الاهتمام بالآخرين ، **والثانى** : يعنى مبدأ التفوق ، **والثالث** : يقود إلى التسليم بحق قيادة الآخرين من منطلق مبدأ الاختيار العنصرى . **الأول** نموذجه الواضح المجتمع الفرعونى ، وكذلك المجتمع الصينى القديم ، **والثانى** تطبيقه الحضارة الأوربية قبل مرحلة الاستعمار **والثالث** يقودنا إلى عصر استعمار الرجل الأبيض بتطبيقاته الثلاث : الأوربى ثم الأمريكى والصهيونى ، القومية العربية لا تعرف أيّا من هذه المفاهيم فحضارتنا منفتحة تتعلم من كل خبرة أخرى ، البيرونى يدعو للتعلم من « الهند » مبدأ التفوق وحق السيطرة لا وجود له ، ولا يستمد مصادره بمعنى الحق فى القيادة إلا من الوظيفة الحضارية ، حيث الباب مفتوح لكل من أسلم ، وانتمى إلى تلك الأمة ، التى لا يوحدها ويربط بين أبنائها سوى الإدراك الواحد . « لافضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى » .

هذه المفاهيم الثلاثة التى شوهت جوهر القومية العربية ، فى حاجة إلى وقفة تأمل أكثر تفصيل وأكثر بحثًا من حيث عناصر كل منها ومتغيرات تطبيقها فى الواقع العربى المعاصر ، كذلك يجب أن نتذكر كيف أنها شوهت الواقع الذى نعيشه ، ويجب أن نتابع ذلك ، لنزيل كل ما أحيط بالمفهوم القومى العربى من عناصر دخيلة ، لا موضع لها فى ذلك الإطار المتكامل لفلسفتنا فى الحركة والتعامل .

ترى هل آن الأوان لأن نخلق فقهًا قوميًا ذاتيًا قادرًا على أن يصارع ويتحدى لا فقط بلغة العاطفة ، ولكن بعمق التأصيل وبتكامل البناء ؟

obeikandl.com